

العلاقة بين التربية والتنمية البشرية المستدامة ومعوقات تحقيقها في السودان

أستاذ أصول التربية- قسم العلوم التربوية
كلية التربية - بجامعة شندي

أ. د أونسة محمد عبدالله أونسة

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى تأكيد دور التربية واثرها في التنمية البشرية المستدامة، وذلك بإيضاح شكل العلاقة بين التربية التي تعني تعديل سلوك الفرد واعداده الى الحياة وبين التنمية المستدامة التي تهدف الى رقي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وذلك عن طريق جمع المادة من خلال الكتب والمصادر والدراسات النظرية التي تناولت مثل هذه الجوانب، وتكمن اهمية الدراسة من خلال مناقشتها لموضوع التربية والجوانب المتصلة بالتنمية البشرية المستدامة، اضافة لأنها توفر عمق تحليلي رابط بين التربية والتنمية البشرية المستدامة، كما انها تمهد الطريق امام مزيد من الدراسات التي تعالج قضايا التنمية البشرية وفق بعد تربوي فاعل. وتوصلت الدراسة لعدد من النتائج اهمها: افتقار البيئية التعليمية لكثير من الاساسيات يضعفها من تحقيق تنمية مستدامة ، فالتعليم شرط اساسي لتحقيق التنمية والتنمية توفر للتعليم مقومات النجاح المعوقات الذاتية وضعف دافعية الافراد يحول دون تحقيق تنمية بشرية مستدامة ،المحابة وتفشي خطاب الكراهية، والتعصب الأعمى، كلها تؤثر على البناء الاجتماعي والتنموي لدي البلدان اضافة لغياب فلسفة تربوية واضحة المعالم لنظم التعليم في السودان والتي تعد من اقوي المعوقات للتنمية البشرية المستدامة في السودان.

الكلمات المفتاحية: التربية ، التنمية البشرية ، التنمية المستدامة، التعليم ، معوقات التنمية.

The Relationship between Education & The Sustainable Human Development and its Constraints in Sudan

Prof .Onssa Mohammed Abdalla

Abstract:

This study aimed at emphasizing the role and impact of education on sustainable human development. It tries to highlight the relationship between the good conduct and behavior of the individual and the sustainable human development that tends to improve the economic, social and cultural life. The researcher adopted the analytical descriptive method for a data collected from books, references and related previous studies. The study falls into three parts. Part 1 is the general overview, part II treats the theoretical framework of the study, and part III fathoms the relation between education and the sustainable develop-

ment. Part of this chapter handles the constraints of human development in Sudan. The study is important as it juxtaposes education with the sustainable human development with far shooting analysis, besides, paving the way for further studies in the field The study comes to the following results: The educational environment lacks basic factors, so it fall short to attain sustainable development. The subjective constraints and weak motivation wall up individuals from achieving sustainable human development. Partiality, hatred address and jingoism affect the social and development structure in many countries. Absence of clear educational philosophy in Sudan aggravates the sustainable human development.

Keywords: Education, Human development, Sustainable Development, Development Constraint

المقدمة :

إن الله سبحانه وتعالى قد أودع في الأرض كل مقومات الحياة، واستخلف فيها الإنسان ليقوم بواجب الخلافة، وسخر كل مقومات الحياة للإنسان وذلكها له، حيث أن الإسلام قد أرسى الأسس والقواعد والمبادئ التي تضبط وتقنن علاقة الإنسان ببيئته والمتمثلة في حياتها والحفاظ على استدامة عطاها، بما يحقق العلاقة السوية والمتوازنة بينهما.

ترتكز الأسس والمبادئ التي أرساها الإسلام للحفاظ على استدامة عطاء الموارد البيئية على المقاصد الكلية للشريعة والمتمثلة في حفظ الدين والنفوس والمال والعقل والنسل. وفي واقع الأمر فإن هناك ارتباطا وثيقا بين المقاصد الكلية للشريعة وبين حفظ البيئة من التلوث والتدهور نتيجة للاستغلال غير المرشد من قبل الإنسان، حيث يشكل التلوث والتدهور البيئي اللذان يشهدهما العالم اليوم خطرا مائلا لحفظ النفس والنسل والعقل، وتظهر هذه المخاطر في عدة اوجه ومجالات.(حياتي،98،2011). وفي سبيل هذه القيم الانسانية النبيلة أمرنا الإسلام ان نتحلي ببعض السلوكيات الراشدة والدالة على اتباع الجانب العملي من اجل الاستخلاف في الارض ومن اجل صون الموارد والمحافظة عليها، ليس هذا فحسب بل قدم الاسلام توجيه مباشر للسعي في الارض واحداث التغيير الجزري فيها من اجل اعمارها في ذلك قال عليه الصلاة والسلام: « ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زراعا فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة». وقال عليه الصلاة والسلام: « إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فليغرسه. وفي هذا اشارة واضحة الدلالة للمحافظة على البئية بفهم سلوكي بغية التأكيد على بقاء الغطاء النباتي.

كما نهى الإسلام عن الفساد لما فيه من ضرر بحياة الناس ويعتبر من اكبر مهددات تنمية الشعوب والمجتمعات وفي ذلك يقول الله تعالى (وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ). (سورة البقرة، 205).

إن التربية والتنمية البشرية، والتنمية الاقتصادية، عمليات مجتمعة متداخلة مترابطة تتفاعل فيما بينها بطريقة متشابكة دائرية، بحيث اذا اختلت علاقة إحداها بالأخرى اخذاً وعطاءً، او ضعفت في اداء

مهامها تجاه الأخرى انعكس ذلك سلباً على الاخرتين يضر بعملياتها الداخلية، ويعوق حركتها، وقد يشل قدرتها او يفشلها في تحقيق الاهداف المنوط بها، وذلك لان مخرجات كل منها يعد مدخلاً رئيسياً للأخرى بصورة دائرية.

مادامت التنمية البشرية هي قاعدة التنمية الاقتصادية واساس اطراد نموها، فان التربية هي العملية التي توثق العلاقة بينهما؛ كونها تتعهد النشء في اخطر مراحل نموهم، وتتولى افراد المجتمع، وتعددهم للاطلاع بأدوارهم في التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، على اساس الحد من الامية، الفقر، والبطالة والتهميش، وتحقيق زيادة امد الحياة الخالية من العلل والامراض، وحصول الفرد على الدخل المناسب، لتحقيق مستوى معيشي لائق، وتوفير حياة كريمة، يتوقف على نوعية تربية هذا الفرد، وماتزودة من قدرات ومهارات، تمكنه من تحقيق ذلك. وهذا ما تهدف اليه التنمية البشرية، واذا وفرت التربية الفرص التعليمية المتكافئة والمناسبة لافراد المجتمع وبنوعية تمكنهم من اتمام مهاراتهم ومعارفهم، بما يتيح لهم الحصول على فرص العمل الملائمة، ومكنتهم من الانخراط في أنشطة المجتمع، والمشاركة الفاعلة في زيادة الانتاج وتوظيف مهاراتهم في رفع دخولهم، فان هذا ماتقصده التنمية الاقتصادية. (محمد ناجي واخرون، 2021، 15). وبهذا يتضح لنا الاهمية الكبرى التي تقوم بها التربية في توثيق هذه العلاقات بينها وبين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية، وذلك من خلال توجيه السلوك والفعل نحو غاية اي منها في سبيل رفع الانتاج واعداد الفرد نحو تنمية ذاته واصلاح مجتمعة، والتخلص من كل المشكلات التي تهدد وجوده وتعيق تطوره مثل مشكلات البطالة والفقر وغيرها من العقبات التي تعترى التنمية بصورة عامة، وهذا هو الهدف الرئيسي للتربية المتصل بالاصلاح والتطور والحداثة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة لاعتقاد الكثيرين من الذين يديرون حقل التنمية في اغلب البلدان العربية والافريقية ان التنمية ميدان ينحصر في توفر الموارد والايدي العاملة. وهذا بدوره يؤثر تأثير سالب على الحقل التنموي واستدامته.

- بهذا يمكننا ان نحصر مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي الاتي:
- كيف تؤثر النظم التربوية في مجال التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية من أجل الحصول على تنمية مستدامة وانكاس ذلك على الحالة السودانية؟
- ما المعوقات التربوية التي تحول دون قيام تنمية مستدامة في السودان؟

أهداف الدراسة:

- تهدف الدراسة الى الاتي:
- التعرف على مفهوم التنمية البشرية المستدامة .
- تحليل طبيعة العلاقة المتبادلة بين التربية المستدامة والتنمية البشرية المستدامة.
- معرفة المتطلبات التربوية اللازمة لدفع عمليات التنمية البشرية المستدامة.
- رصد وتحليل ونقد المعوقات التربوية التي تحول دون قيام التنمية البشرية المستدامة في السودان.

- التاكيد على ان التنمية المستدامة يجب ان يسبقها وعي تربوي ذات مخرجات تنموية.
- معرفة الابعاد العالمية فيما يخص التربية للتنمية المستدامة وابرار التشريعات المنظمة للسلوك التنموي.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال مناقشتها لموضوع التربية والجوانب المتصلة بالتنمية المستدامة ، كما هي مشروع تحليلي ونقدي لواقع التربية في ظل توفر موارد التنمية للمجتمعات والشعوب خاصة العربية والافريقية منها.

منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج الوصفي وذلك لخصر الجوانب المختلفة لموضوع الدراسة .

فروض الدراسة:

- توجد علاقة ارتباط وثيق بين المخرجات التربوية وبين التنمية المستدامة.
- لا توجد تنمية مالم يكن هنالك سلوك منضبط يوجه حركة التنمية المستدامة.
- تستطيع التربية من أجل تنمية مستدامة أن تؤثر في المجال الفكري الثقافي المتعلق بميدان التنمية المستدامة.
- المناهج والمدرسة والادارات التربوية تعد اركاناً أساسية في توجيه التربية نحو غايات التنمية المستدامة.
- غياب فلسفة تربوية واضحة المعالم لنظم التعليم في السودان ، تعد من اقوي المعوقات للتنمية البشرية المستدامة في السودان.

العلاقة بين التربية والتنمية البشرية المستدامة:

اذا كانت التنمية البشرية هي أساس التنمية الاقتصادية ، فأن النظام التربوي هو اللحمة او العملية الرئيسية التي توثق العلاقة بينهما، كون النظام التربوي يتولى تنمية معارف و مهارات السكان التي يتوقف عليها تحقيق المكونات الاخرى للتنمية البشرية، كما يتولى اعداد وتاهيل القوى العاملة كماً وكيفاً- اللازمة للتنمية الاقتصادية- وعلى مقدار تنمية مهاراتهم ومعرفهم واعدادهم لمختلف الانشطة الاقتصادية والاجتماعية؛ توسعت فرص حصولهم على وظائف في سوق العمل، وتزايدت قدراتهم على الكمشاركة الفاعلة في عمليات التنمية الشاملة. (محمد ناجي واخرون، 2021م:399). وفي المقابل ، فعلي مقدار تبادل البشر منافع التنمية الاقتصادية ووسعت الخيارات امامهم، توافرت المدخلات الاساسية للتربية، وغدت التربية اداة التنمية البشرية والتنمية الاقتصادية، وطاقتها المحركة، وبالتالي فقيام نظام تربوي حديث وفعال يتيح الفرص التعليمية المناسبة لكل افراد المجتمع، فقد توافرت الاعمدة الرئيسية للتنمية البشرية، على اساس ان حصول اغلب السكان على حقهم في التعليم يشكل مدخلاً مهماً لتحقيق المكونات الاخرى للتنمية البشرية. (محمد ناجي واخرون، مرجع سابق:399).

التربية من أجل التنمية المستدامة هي الفكرة الرئيسة للتعليم في الألفية الثالثة وتقتضي زيادة فهم الناس وتوعيتهم للاستدامة.التربية من أجل التنمية المستدامة،أبعد من تعليم معلومات ومبادئ تنتمي

للإستدامة وأوسع معانيها هو التعليم لتحقيق م على إعلان عقود دولية 1985 التحول الاجتماعي مع تحقيق هدف إبتكار مجتمع أكثر إستدامة. دأبت الأمم المتحدة منذ بهدف إثارة الاهتمام بالقضايا الكبرى وتشجيع العمل الدولي نحو المسائل ذات الأهمية العالمية .

فطرحت اليابان فكرة إعلان العقد لأول مرة أثناء الاجتماع الرابع للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في مدينة بالي في أندونيسيا في العام 2002م م وحظيت الفكرة بالتأييد على أعلى المستويات السياسية في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في 2002 يونيو بجوهانسبرج في جنوب افريقيا ونتائج هذا المؤتمر أكدت مدى الحاجة إلى إدراج التنمية المستدامة في النظم التعليمية على كافة المستويات بحيث يصبح التعليم عاملاً مساعداً وفعالاً رئيسياً في تحقيق التغيير. وبعد ثلاثة أشهر أعلنت الفكرة أثناء الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة حيث أعلن عن عقد للتعليم من أجل التنمية المستدامة إبتداء من ا يناير 2005 الي ديسمبر 2015م ويهدف ذلك إلى تعزيز التعليم بإعتباره الأساس الذي يقوم عليه المجتمع ، وإلى تعزيز التعاون الدولي بغية إعداد سياسات وبرامج وممارسات تجديدية للتعليم من أجل التنمية المستدامة- (زينب، 2015، م، 15).

دور التعليم فى التنمية المستدامة:

أن أهداف التنمية المستدامة يستدعي تضمين استراتيجيات التعليم الحديثة في عملية التعليم بما يؤدي لتغيير في الأنماط السلوكية للدارسين وممكنهم من اتخاذ خطوات عملية في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة (UNESCO, 2015); ومن هذه الاستراتيجيات التعليم التشاركي - participatory learning، والتعليم التعاوني collaborative learning، وغير ذلك من أنواع التعليم النشط الذي يعتمد على المشاركة والنقاش في إثراء العملية التعليمية. إن تغيير الاستراتيجيات التدريسية والتعليمية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة يؤدي لتحفيز الدارسين وتحسين قدراتهم في التفكير الناقد critical thinking، واتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب وبصورة جماعية، وتطوير قدراتهم في اتخاذ خطوات عملية لحل المشكلات. وبوجه عام، فإن التعليم من أجل التنمية المستدامة يستدعي تغييراً جذرياً في الطرائق التدريسية التي تمارس الآن. كما يستدعي أن يكتسب معلمي التعليم العام وأساتذة الجامعات القدرات التالية من أجل بناء مجتمعات آمنة ومستقرة ومستدامة وذلك باتخاذ الآتي:

- التفكير الناقد.
- التفكير المتكامل الذي يتضمن كل محاور المشكلة .
- التخطيط للحاضر والمستقبل.
- إجراء الاتصالات وبناء الشراكات.
- التعامل مع الآخرين واحترام العلاقات .

يعد تقديم التعليم الجيد المنصف والشامل وتعزيز فرص التعلم الجيد مدى الحياة للجميع من أهم العوامل في تحقيق التنمية المستدامة في مجالاتها المختلفة. يساعد التعليم الجيد المنصف في محاربة العصبية، وتحسين الأوضاع الصحية، ويؤمن وضع وظيفي أفضل وفرص جيدة للاستثمار. هذا، ويشهد تحقيق هدف تعميم التعليم الإبتدائي للجميع تقدماً ملحوظاً منذ عام 2000، حيث ارتفعت نسبة الاستيعاب في البلدان

النامية في عام 2015م إلى 91%، كما تقلص عدد الأطفال خارج المدرسة إلى النصف. وبالرغم من ذلك يوجد 57 مليون طفل خارج نطاق المدرسة في الدول النامية وخاصة في المناطق المتأثرة بالصراعات. من جانب آخر، فإن التقدم في مجال تعميم التعليم يواجه كثير من التحديات في البلدان النامية نسبة للمستويات العالية من الفقر، والصراعات المسلحة، وعدم الاستقرار السياسي (UNESCO, 2015, 2014).
كمان نادى اعلان بون في (2009) بضرورة تطبيق السياسات التالية لتحقيق هدف التعليم من اجل تنمية مستدامة:

1. تطبيق برامج التعليم من اجل تنمية مستدامة في جميع مستويات التعليم.
 2. ترقية الوعي بدور التعليم في التنمية.
 3. توفير الدعم والموارد المالية من اجل التطبيق الجاد.
 4. توجيه التعليم لتحقيق هدف التنمية المستدامة.
 5. تطوير آليه عالمية واقليمية ومحلية من اجل المساعدة في التطبيق.
- اما على المستوى العملي فقد دعا الاعلان لتقديم رؤية ومدخل شامل للتطبيق مرتكزاً على التالي:
1. دعم برنامج التعليم من أجل تنمية مستدامة في المناهج التعليمية والتدريب والمؤسسات.
 2. دعم البحوث والحوار والنقاش حول البرنامج وتشجيع الشراكة.
 3. تشجيع مساهمة الشباب والطلاب ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات التقليدية.
 4. الترويج للبرنامج عبر نظم المعرفة المحلية وقيم المجتمع.
 5. تشجيع التعليم من اجل التنمية المستدامة عبر الاتفاقيات الدولية المتعلقة بقضايا البيئة.
- (الطيب ابراهيم احمد 2024م، 16).

اتفق معظم العلماء التربويين والباحثون على وجود علاقة موجبة بين التعليم، التربية والتنمية المستدامة وأكدت أبحاث نظرية رأس المال البشري أن التعليم عملية إستثمارية كما أن الدول الصناعية الكبرى إعتدت في نموها الشامل المتعدد الجوانب على التعليم بل إن الولايات المتحدة الأمريكية غيرت من مناهج الفيزياء والرياضيات في أواخر الخمسينيات من القرن الماضي لمواجهة التفوق السوفيتي في مجال الفضاء واعتبرت أنها في خطر لمجرد أن المنتجات اليابانية تفوقت على نظيراتها الأمريكية ولمواجهة هذا غيرت نظامها التعليمي في أوئل ثمانينيات القرن الماضي . وهذا يؤكد أهمية الأدوار المتعددة للتعليم ويؤكد مدى علاقاته بعمليات التنمية وإمكانية علاقة موجبة بين زيادة الفرص التعليمية وبين زيادة معدلات تلعب دور تنموي ،والتي تقدمها المؤسسات التربوية والتعليمية ، التنمية المستدامة. كما أن مبادئ الأمن الفكري داخل المجتمع متقدم في جودة سلامة التنمية المستدامة .وجودة الإستدامة تعني درجة الامتياز أو بعض المؤشرات التي تتضمن درجة عالية من الصفاء والنقاء وقوة الصفة. (زينب ، 2015م ، 41).

هنالك الكثير من التجارب لبعض الدول التي استطاعت ان تنهض بمقدراتها الذاتية واستطاعت ايضا ان توظف التعليم بالطريقة المثلي ليحقق التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية والثقافية، وسارت بمجتمعاتها نحو معدلات الرفاة الاجتماعي وارتفع دخل الفرد فيها وهذا كله بسبب السياسات الراشدة التي جعلت من التعليم العنصر المهم في التنمية والانسان هو عنصر التنمية ومن هذه التجارب المشرفة في الميدان الانساني هي تجربة اليابان ودول شرق اسيا.

حيث يرى البنك الدولي ان معجزة شرق اسيا تتمثل في انها عملية ادت الى استقرار الاقتصاد الكلي وكبح التضخم وحققت وظائف النمو الثلاثة(تحسين الانتاجية والتوزيع والتراكم) وذلك من خلال توليفه ناجحة من التدخلات الانتقائية بسياسات تتعلق بخلق خصائص التنمية في شرق اسيا في:

1. شجعت التنمية على ظهور الطبقة الوسطي ومكنت المزيد من اعضاء المجتمع من المشاركة في عملية التنمية.
2. ادت التنمية الى الحد من الفساد الاجتماعي الناتج عن التوتر والمواجهة.
3. قللت التنمية من مطالبة المجتمع باعادة توزيع الدخل وازدعت الضغوط السياسية التي تمارسها جماعات الضغط على خصائص السياسات.
4. ساعدت التنمية على ظهور وسط اجتماعي يشجع الناس على التضحية بالمصالح الفردية قصيرة المدى لتحقيق هدف التنمية طويل الاجل ، وتكوين بيئة اجتماعية تسهل الوصول الى تصور قومي متكامل. (منير لواج، 2013م، 63).

بعد الدمار الذي شهدته اوربا بعد الحرب العالمية الثانية والتي كانت بسبب طموح بعض القادة الاوربيين،توافق راي الخبراء والمخططين للتعليم في الدول الاسكندنافية وخاصة النرويج والسويد على ضرورة التخطيط لبناء وصياغة فرد ديمقراطي ومسالم من خلال النظام التعليمي فيهما. بعد عقود من العمل الجاد اصبحت هاتان الدولتان في مقدمة التصنيف العالمي على مستوى التنمية البشرية والرفاهية الاجتماعية والممارسة الديمقراطية. (الطيب ابراهيم، سابق: 150).

ان نماذج وتجارب التنمية الاقتصادية في العقود الاخيرة اتجهت نحو الاستثمار في الانسان باعطاء اولوية للتعليم والتدريب، تزامن ذلك مع ظهور مفهوم تنمية الموارد البشرية، فقد اشارت نتائج العديد من الدراسات الى ان 90 % في المائة من النمو الاقتصادي في الدول الصناعية مرجعة لتحسين قدرات الانسان من تعليم ومهارة وادارة. (هنداوي، 2004م).

أن التربية تؤدي في جميع مستوياتها دورا بارزا في تحقيق أهداف التربية من أجل التنمية المستدامة كونها تعمل على تزويد الأفراد والمجتمعات بالمهارات والأفكار والمعلومات والقيم للعيش والعمل في نمط إقتصادي وهي الأداة الرئيسة التي في ضوئها يتم إحداث تغيرات في كل أرجاء العالم . وكذلك عند الحديث عن النجاح والتطور في أي مؤسسة في العالم ،حكومية كانت أم خاصة ، ولا سيما التربوية فأن أول ما يجب الالتفات له هو المميزات التي كفلت لتلك المؤسسة سبل النجاح وإستمراره. التربية للتنمية المستدامة، هي رؤية تربوية تسعى إلى إيجاد توازن بين الرخاء الإنساني والاقتصادي والتقاليد الثقافية وإستدامة الموارد الطبيعية والبيئية ، ولتأكيد ذلك على الصعيد الكلي فان خلاصة الارتباط والعلاقة بين التربية والتنمية البشرية المستدامة والتنمية الاقتصادية تتجلى في الآتي:

1. تتيح فرص التعليم الملائمه لكل افراد المجتمع كحق وضرورة انسانية تشكل شخصياتهم المتفردة، وتحسين مستوى حياتهم، وهذه أمور تمثل الاساس الاول للتنمية البشرية.
2. تحافظ على ثقافة المجتمع واستمرار شخصيته الوطنية المتميزة من خلال ادماج الاجيال المتعاقبة في ثقافة مجتمعهم، الحاملين للهوية، الفخورون بالانتماء له، حتى تستمر ثقافة

- المجتمع كاساس يجمع السكان نحو هدف واحد، ويشد من ازهم على البذل والعطاء، وهذا بدوره يمثل عنصراً مهماً للتنمية البشرية.
3. تعد القوى البشرية المؤهلة والمدربة في كافة التخصصات وعلى جميع المستويات اللازمة، ليس لاحتياجات التنمية وسوق العمل فحسب، وإنما للتنمية البشرية.
 4. تحسن الكفاءات العلمية والفكرية، والقدرات والمهارات الابداعية والابتكارات لبناء المجتمع، وتنمي مهارات البحث العلمي، وطرق التفكير المنطقي كراس مال فكري تهدف اليه التنمية البشرية.
 5. تعمل على تطوير اساليب ووسائل الانتاج، وتطوير التجارب والنظم الملائمه لبيئة المجتمع، وتوطين العلم والتقنية وهذا عماد التنمية البشرية وماتقصده.
 6. تنمي الميل والمواهب والقدرات والاستعدادات لدى افراد المجتمع، وتنمية العادات والاتجاهات الايجابية بما يسمح في توظيفها في تنظيم جهود التنمية البشرية.
 7. ترفع من قدرة افراد المجتمع على التفاعل النشط مع قضايا المجتمع، وتحدياته الداخلية والخارجية، والتعايش مع بيئة التنمية والتعامل الرشيد مع موارد المجتمع، واستثمارها في توليد فرص جديدة للتنمية البشرية المستدامة ، ورفع وتيرة تقدمه. وهذا ماتهدف اليه التنمية البشرية.
 8. تزيد من قدرة الافراد على التفاهم والتعايش مع الاخرين ومع الثقافات الاخرى؛ بما يحقق المصالح المشتركة ويصون هذا الكون من المخاطر التي تهدده. بما يفتح افاقاً جديدة امام التنمية البشرية. (محمد ناجي واخرون، مرجع سابق:405).
- إذا استطاعت فلسفة التربية استيعاب المفاهيم والقيم التي تركز عليها وحدة المجتمعات وتبني عليها الهوية المشتركة، وتصنيفها وترتيبها واستيعابها بالنظام التربوي مهنجية واضحة، تتيح نشر تلك المفاهيم والقيم خلال المراحل الدراسية المختلفة من جانب والمؤسسات التربوية غير المقصودة من جانب آخر، بحيث تكامل أدوارها في إبراز الجوانب المشتركة بين أفراد المجتمع، بحيث يتشكّل لدى الناشئة عقل جمعي يشكل هوية المجتمع المعين.
- مما سبق يتضح أن بإمكان فلسفة التربية أن توجه سلوك المجتمع وتقوده نحو الغايات التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها، بما في ذلك الهوية المشتركة، وذلك من خلال التوظيف الجيد المنصب نحو الوحدة من التعدد ودراسة البدائل الثقافية، بحيث تجعل منها موجهاً نحو الوحدة والتماسك بين أفراد المجتمع، وهناك دور أكثر فاعلية تجاه الهوية المشتركة وهو الجهود العلمية والموجهة التي تقوم بها المؤسسات المقصودة وغير المقصودة، مسنودة في ذلك بالمناهج التعليمية والسياسة التربوية، حتى تبلغ مرحلة تكامل الأدوار نحو هوية مشتركة تعبر عن الانتماء الوطني والاعتزاز الشخصي لأي فرد من أفراد المجتمع. ويتعاضد القصور أكثر بالتعامل مع التربية ككتلة صماء ومطلقة دون ادراك طبيعة التمايزات والاختلافات الجوهرية بين تربية الدولة الرسمية وتربية المجتمع وتربية المؤسسات التعليمية، وع عدم وضع الاعتبار للتباينات بين التوجهات التربوية لمختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية في اطار المجتمع الواحد مفسحة المجال واسعاً لإغفال طبيعة

التناقضات الجوهريّة والاختلافات الطبقيّة والاجتماعيّة والثقافيّة والايديولوجيا في ظل غياب مشروع وطني متفق حوله بين جميع الاطراف، مترافقاً مع التهام الدولة على هشاشتها وتآكلها للمجتمع وخيراته، وفي مقدمتها الانسان السوداني. (احمد عوض احمد، 2022م، 18).

مفهوم التنمية:

قد برز مفهوم التنمية Development بداية في علم الاقتصاد حيث استخدم استخدام للدلالة على عملية احداث مجموعة من التغييرات الجذرية في المجتمع المعين ، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل افراده ، بمعنى زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الاساسية والحاجات المتزايدة لاعضائه بالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة . «كمال الدين التابعي، 1987: 48».

لاحقاً تطور مفهوم التنمية ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هنالك التنمية الثقافية التي تسعى لرفع مستوي ثقافة الفرد في المجتمع وترقية الانسان وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف الى تطوير التفاعلات المجتمعية بين اطراف المجتمع، الفرد، الجماعة، المؤسسات الاجتماعية، المنظمات الاهلية، بالاضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوي معيشتة وتحسين اوضاعه في المجتمع.

تكون مصطلح التنمية البشرية واستقر هذا المصطلح بعد رحلة طويلة، شهد خلالها عدة مصطلحات ظهرت تباعاً، وصار كل منها يخلى مكانه للمصطلح الجديد مضامين وابعاد جديدة، ويحملة بعضاً مما ثبت فائدته، ونحواً من ابعاد وتطبيقاته ولعل اهم تلك المصطلحات هي تنمية القوى العاملة، وتنمية القوى البشرية ، وتنمية الموارد البشرية ، وتنمية راس المال البشري، ثم مصطلح التنمية الاجتماعية الذي مالبت هو الاخر يطغى على المصطلحات الاخرى؛ نتيجة لأستغراق المصطلحات السابقة في الجانب الاقتصادي الصرف، وتجاهل وجود البشر والنظر اليهم كوسائل لزيادة الانتاج وتعظيم الثروة، في حين يرتكز مصطلح التنمية الاجتماعية على ان البشر هم الغاية الحقيقية لاي ائماء اولاً والمجتمع ثانياً ورخائهم الدائم. (احمد على الحاج، 2001م: 94).

بينما يعرفها التقرير الاول لبرنامج الامم المتحدة الانمائي لعام 1990م بانها : عملية توسيع الخيارات المتاحة امام الناس الممتثلة في ثلاثة خيارات اساسية، هي: ان يحيا الناس حياة طويلة خالية من العلل، وان يكتسبوا المعرفة، وان يحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة. وما لم تكن هذه الخيارات الاساسية مكفولة، فان الكثير من الفرص الاخرى ستظل بعيدة المنال. كما ان هناك خيارات اضافية يهتم بها الكثير من الناس وهي تمتد من الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الى فرص الابتكار والابداع، واستمتاع الاشخاص بالاحترام الذاتي، وضمان حقوق الانسان لتحقيق حياة كريمة. (عصام الدين بربر، 2006م: 94). وبهذا فان مفهوم التنمية البشرية يتضمن بعدين اساسين اولهما: تشكيل قدرات الانسان وتنمية طاقاته المختلفة من خلال الاشباع المتناهي لمختلف احتياجات ذلك النمو بعناصره المادية وغير المادية، وثانياً: توظيف تلك القدرات والطاقات في الانتاج وفي استثمار الموارد والانشطة الاقتصادية والاجتماعية التي

تولد الانتاج والثروة، والمشاركة في المجالات السياسية والثقافية من خلال تنظيم مجتمعي حصيل يعبى موارده الداخلية، ويتفاعل مع المتغيرات العالمية من اجل الاطراد في تنمية تلك القدرات والموارد. (حامد عمار، 1998م: 54). ولكي تؤدي التنمية الاقتصادية الى تحقيق تنمية بشرية، وضعت عدة شروط من اهمها: ان يصاحب التنمية الاقتصادية توزيع عادل للدخل من خلال اتباع سياسات اقتصادية تهدف الى تقديم السلع والخدمات العامة لكافة شرائح المجتمع ومناطق البلاد دون تمييز وان تعاد هيكله النفقات الاجتماعية بصوره تؤدي الى استفادة الشرائح الاجتماعية الاقل دخلاً والاكثر عدداً. (برنامج الامم المتحدة الانمائي، 1999م: 1).

التنمية البشرية المستدامة:

يعرفها جيمس سبت المدير التنفيذي لبرنامج الامم المتحدة الانمائي بأنها التنمية التي لاكتفى بتوليد النمو فحسب بل بتوزيع عائداتها بشكل عادل، وهي تجدد البنية بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتوهمهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، انها في صالح الفقراء والطبقة، وفي صالح المرأة وتشدد على النمو الذي يولد فرص عمل جديدة وتحافظ على البنية، وتزيد من تمكين الناس، وتحقيق العدالة فيما بينهم. «منظمة العمل الدولية، 2001م: 8».

يمكن تعريف التنمية المستدامة حسبما جاء في المواثيق الدولية بأنها هي التنمية التي تلبى احتياجات الأجيال الحاضرة دون المساس بتلبية احتياجات الأجيال المقبلة، بمعنى آخر، هي التنمية التي تعمل على إعمار الأرض باستغلال ما بها من موارد بحيث يستديم عطاء تلك الموارد للأجيال الحالية والأجيال القادمة. (UNESCO 2014, 2015).

يتكون مفهوم التنمية البشرية المستدامة من العناصر الآتية:

1. الانصاف: ويعنى به تحقيق الفرص المتكافئة امام البشر.
2. الانتاج: ويقصد به زيادة النمو والانتاجية بالتلازم مع تحقيق التنمية البشرية.
3. الاستدامة: و يقصد بها ان تكون التنمية عملية شاملة قابلة للاستدامة اقتصادياً واجتماعياً وبيئياً.
4. التمكين: ويقصد به تمكين البشر من المشاركة في عملية التنمية كفاعلين والمشاركة في ادارة حياتهم. (احمد زوري، 2006م: 8).

أهداف التنمية:

- تهدف التنمية عامة الى رفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي وحل المشكلات الناجمة عن التخلف، وتهيئة فرص جديدة للعمل لافراد المجتمع والانتفاع الكامل بكافة الامكانيات والموارد وتهيئة طاقات الافراد لاستغلال موارد بيئتهم، كما تسعى لتحقيق تنمية طاقات الافراد لكي يتحمل كل فرد مسؤوليته تجاه خطة التنمية خاصة ومجتمعة عامة.
- أهم اهداف التنمية يركز على التقدم الاجتماعي والاقتصادي وتحقيق اعلي مستويات للمعيشة وان الهدف الاساسي للتنمية هو اخراج المجتمعات المعزولة من عزلتها وجمودها واشراكها في عملية التنمية واعطائها الفرصة لاختذ دورها في التنمية الشاملة.
- تسعى التنمية الى تحقيق التماسك الاجتماعي لتحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية بجانب زيادة الشعور بالانتماء للمجتمع القومي والولاء الشديد له.

تسعى التنمية الى تحقيق بعض الاهداف العامة والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

1. اشباع الحاجات الاساسية لغالبية افراد المجتمع وتحقيق التجانس وتذويب الفوارق بين الطبقات في المجتمع.
2. تحقيق التكامل بين الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع بحيث لا يطغي جانب على الاخر اثناء تنفيذ مشروعات التنمية.
3. تحسين الظروف المعيشية ومساعدة افراد المجتمع على زيادة دخلهم.
4. تهدف التنمية الى تاكيد التعاون بين الحكومات والهيئات الاهلية للمجتمع.

المعوقات التربوية التي تحول دون قيام تنمية بشرية مستدامة في السودان:

السودان شأنه شأن معظم الدول الإفريقية يتسم بالتنوع العرقي والثقافي والإثني، وهذا النوع يتطلب ضرورة خلق تماسك اجتماعي على أساس من التعايش السلمي بين مختلف القبائل والمجموعات، فالعنايش السلمي لا يقل في أهميته عن أي رؤية وطنية توائم بين الهوية والمواطنة وقضايا التنمية المستدامة وتضبط كل ما يتصل بها من حقوق وواجبات، الأمر الذي يجعل منه محور اهتمام على الصعيدين الرسمي والشعبي بغية استمرار الحياة وتعزيز المصالح ولن يتحقق ذلك إلا عبر تعايش حقيقي بتنظيم العلاقة بين المجموعات كافة. وهذا يؤكد أن التقاء السكان حول موارد المياه أو التجمعات السكانية تفرض نوعاً من التداخل والتعايش وهذا ما يوجد في المجتمع السوداني، على الرغم من أنه لم يكن بالقدر الكافي وإذا لم يتم استيعاب هذه التنوع بشكل إيجابي يمكن لهذه المجموعات أن تجنح نحو الهويات الصغرى وهذا هو المهدد الرئيسي للوحدة وتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية المتجهة نحو الوطن الواحد.

إن الحراك الذي ينشأ بين المجموعات المختلفة بمرجعيتها الثقافية والعرقية والدينية داخل الحدود الجغرافية للدولة الواحدة ينعكس بدوره سلباً أو إيجاباً على الاستقرار المجتمعي، كما أن الأنشطة الاقتصادية التي تقوم بها المجموعات السكانية وما يترتب عليها من تنافس لها تأثيرها الواضح على طبيعة التفاعلات التي تنشأ بينها. (الطيب حاج عطية، 2011: 59).

على الرغم من هذه السمات العامة التي يتميز بها السودان، من حيث الموقع الجغرافي وتركيبية الكيان البشري السوداني المتجهة نحو التنوع والاختلاف، وسمات شخصية عامة وذات ابعاد اخلاقية وقيمية متجهة نحو صلاح الفرد الان، ان كل ذلك لم يجعل من الدولة السودانية دولة حديثة معاصرة تتجه نحو التنمية الشاملة والعدالة، وهذا بشكل او باخر ينزر بوجود مجموعة العقبات والمعوقات التي تقف حجر عثرة امام التطور والحداثة، وعلى الرغم من اتساع رقعة هذه المعوقات التي تكاد تشمل كل مناحي واتجاهات الحالة السودانية الا اننا نتناول بعضاً منها لاهميتها واتصالها المباشر بموضوع الدراسة، وموقعها الحساس تجاه الوصول الى التنمية بكافة جوانبها ومن اجل ذلك نتناول منها على سبيل المثال وليست الحصر الموضوعات الآتية:

1. المعتقدات المريضة والهدامة :

تمثل المعتقدات بزور المقاصد، والتي هي بالطبع بزور الاهداف والخطط والاستراتيجية والتي تمثل بزور الواقع، فاذا برعنا في اطلاق سراح الافكار الهدامة والمريضة فاننا من الناحية النظرية على الاقل نكون

قد اطلقنا سراح المعتقدات والتوقعات غير البناءة والمعوقة - وغالبا ماتكون هذه المعتقدات راسخة لدرجة اننا لا نستطيع التعرف على طبيعتها من حيث كونها معتقدات مريضة او هدامة - اننا نعتقد ان هذه المعتقدات والتوقعات عباره عن حقائق او ربما ان نقول اننا اصبحنا واقعيين، وتمثل تلك المعتقدات المعوقة في الافتراضات والتوقعات الاكثر عمقا والاكثر تاصلا التي قد نتمسك بها وربما يكون لدينا معتقدات عن الحياة والعالم وعن انفسنا وعن الاخرين تعوقنا عن الحركة او تدخلنا في سلسلة مستمرة من الصراعات وتحقيق النتائج غير المرغوب فيها. وطالما بقينا غير واعيين بهذه المعتقدات المعوقة فانها تواصل زحفها حتى تحكم عالمنا. (ماري جيه لور، 2010م: 78). وحفاظا على تحركنا الى الامام ونيل مبتغانا المستقبلي يجب التخلص من كل الافكار والمعتقدات التي تحول دون التوصل الى ذلك وهذا بالضرورة يتطلب وعي ذاتي، وليس هذا فحسب بل يجب تعديل نمط سلوكنا ليساهم في اصلاح تلك المعتقدات، فمن السهل جدا ان يتغير المعتقد من كونها سلبية الى معتقد اكثر ايجابية ويسهم في تطورنا وتنمية قدراتنا الذاتية وهي بدورها ماتحدث الفارق التنموي على المستوي الشخصي ومستوي تنمية المجتمعات وهذا يكون بمثابة اجابة اكثر واقعية لتساؤل كيف تسخر الاعتقاد لصالحك حتى يخدم قضايا التنمية المستدامة في السودان؟ ولدلالة ذلك مانجده في قصة ايميلي حيث كانت تعتقد ان حياتها ليست متوازنة فقد كانت مشغولة بعملها طول اليوم وكان لديها اربعة اطفال تعنتي بهم وكان يومها مزدحم بالمسؤوليات لدرجة انها شعرت ان ساعات اليوم غير كافية للاطلاع بكل هذه المسؤوليات وقد طبقت كل اساليب ادارة الوقت دون جدوى ومجرد تعلمها ادارة التفكير اكتشفت انها تمتلك اعتقادا بانه اذا قام الاخرون بتقديم خدمة لها فانها بذلك تصبح مدينة لهم ومما زاد الامر صعوبتا اعتقادها بانها لا ينبغي ان تكون مدينة لاي شخص باي شي ونتيجة لذلك لم تستطع ان تطلب من عائلتها او زوجها او اطفالها او اي من اصدقائها ان يقدموا لها اي مساعدة. كما لم تستطع ان تطلب مساعدة او نصيحة من رئيسها في العمل او زملائها وعندما ادركت ايميلي انها تستطيع ان تجرب اعتقادا اخر، تغيرت حياتها الى الافضل فقد ادركت ان بإمكانها تقديم الامتثال للاسهامات التي قام بها الاخرون حتى تحقق النجاح وبهذا الاعتقاد الجديد كان من السهل عليها ان تطلب المساعدة وتستمتع بالنتائج كما استمتعت ايضا بالتعبير عن تقديرها للمساعدات التي تلقتها. (ماري جيه لور، 2010م: 79).

2. عوائق العادات والتقاليد في بعض المؤسسات السودانية.

تشكل العادات والتقاليد معوقا ظاهرا خاصة فيما يتعلق بسلوك العامة اذ تتجه بعض ممارسات المجتمع نحو التقليل من اهمية التنمية وممارستها للتغير التنموي الذي يسهم في نقل المجتمع من مجتمع رعوي فقير الى مجتمع حديث ومنتطور هذا جانب ، اما الجانب الاخر فيما يتعلق بالممارسات الداخلية داخل تركيبة المجتمع نحو المحافظة على القديم وعدم تولي امور التنمية المستدامة اهمية تترك مثل جهل اهمية ادارة الوقت والتعامل معه كقيمة ضرورية لاحداث التنمية الشاملة، وعدم الالتزام بديمومة العمل والانضباط اثناء ادائه. ونجد في بعض المؤسسات الهامة وذات الحساسية العالية في التعامل مع الجمهور اذ نجد الموظفين او العمال يخضعون الى عاداتهم وتقاليدهم المجتمعية اكثر من حرصهم على فعالية العمل والرفع من قدرات مؤسساتهم التي يعملون بها، وتبقي ارادة وخطط المؤسسة مرهونها بالمزاج الشخصي المنصب نحو المجاملات المجتمعية.

3. التفكير البدائي وضعف تحفيز العاملين وعدم حثهم على الابداع:

هنالك الكثير من المؤسسات السودانية خاصة كانت او عامة لا تولي قضية تاهيل وتدريب الموظفين ادنى اهتمام، ويعتبر الموظف او العامل هو في السلم الادني من حيث الاولويات والاستشارة ويكتفي هو بتطبيق السياسات والامور الصادرة من القيادة العليا دون ان يبدي فيها اي من الملاحظات وقد تكون خبرته او كفاءة العلمية تؤهله لمثل هذه الاستشارات، ولكن التفكير البدائي من قبل القادة او المديرين لا تفسح تلك المساحة للراي والمناقشة وهذا بصورة او باخري يوضح ان لدينا عدد لا متناهي من قبل الخبراء ذو الكفاءة العالية ولكنهم يخضعون تحت وضاءات قيادات تعوق من التنمية وتحد من استمرارية الاجيال في القيادة والادارة.

علماً ان هنالك ما يعرف بخطط التنمية الفردية (IDP) هي خطط شخصية مصممة لمساعدة الموظفين على تحسين مهاراتهم والارتقاء بهم داخل المنظمة. عادةً ما يتم إنشاؤها من خلال عملية تعاونية بين الموظف ومديره، وهي تحدد أهدافاً محددة وأهدافاً للتعلم وعناصر عمل تهدف إلى دفع النمو الشخصي والمهني على مدى فترة محددة. يبدأ إنشاء خطة التنمية الفردية بالتقييم الذاتي، حيث يتأمل الموظفون نقاط قوتهم وضعفهم وتطلعاتهم المهنية. ويولي ذلك مناقشة مع مديرهم لوضع أهداف واقعية وقابلة للتحقيق تساهم في مسار الموظف المهني وأهداف المنظمة. تعمل خطة التنمية الفردية كخارطة طريق لتنمية الموظف، وتفصيل الموارد والتدريب والخبرات اللازمة لاكتساب مهارات جديدة أو تحسين المهارات الحالية. (احمد فرج، 2018، 21).

نجد بعض المؤسسات لا تهتم كثيرا بعمليات تحفيز التفكير لدى العامل وينعكس لك على جودة الاداء وجدول المهام ومن اجل تغيير هذه المفاهيم يجب على المؤسسة ان تعمل على :

- تطوير الوعي الذاتي واكتشاف ما يحفز العامل على الاداء.
- وضع اهداف ذات مغزى وتحقيقها.
- القضاء على الافكار التي تبدد الوقت والطاقة والمال .
- الموازنة والتفريق بين النجاح المهني والانجاز الشخصي .
- التمتع بالسلام الداخلى بين العاملين .
- حث الافراد والمدراء من اجل ادارة افكار قائمة على صلاح المؤسسة في المقام الاول ، وهذا لا يكون اكثر فعالية مالم يحدث تغيير سلوكي مرتبط ببئية العمل والعلاقات التي تحكم الموظفين داخل حقل العمل ومن اجل افكار رائدة حديثة ومتطورة تتجه نحو مفاهيم التنمية المستدامة يجب مشاركة الموظفين في عملية التخطيط التربوي التنموي وما يعوق هذا الجانب ان اغلب الخطط تعد جاهزة للتنفيذ دون مناقشة باسلوب بيراقراطي فضلا عن ضعف الثقافة التخطيطية .

تسهل التربية في خلق عقل ناقد يشكل العنصر الحاسم في شخصية الفرد المستقبلية التة تؤسس لمفهوم التنمية الشاملة ، كما ان التطورات الحديثة والمتلاحقة في عالمنا المعاصر هي محتاجة لعقل ناقد ونشط أكثر من العقل الجمعي ، هذا جانب اما الجانب الأخر والاكثر حوجة هو وجود انسان فاعل ومدرك

ويتقبل آراء الآخرين ويتفاعل مع روح الجماعة ويحترم حقوق المجتمع. وهذا كله لا يتأتى إلا من خلال تنشئة اجتماعية قائمة على احترام الحقوق والواجبات وتعليم راشد وهادف وموجه نحو خلق شخصية قوية ومسؤولة وبالطبع لا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا قام التعليم بتمكين الدارسين لتلك القيم التي تنشئ وتربي من خلال الأسلوب الديمقراطي الذي يتيح للأشخاص التعبير عن آراءهم ومقترحاتهم ومن جراء ذلك تقوي الشخصية لديهم ويتفاعلون مع المنهج والادارة المدرسية وبنية الدراسة ، والمعلم المرشد الذي يحترم خيارات تلاميذه -

4. سلوك الحكومات تجاه قضايا التنمية.

تتخذ بعض الدول والحكومات بعض الأساليب والممارسات التي من شأنها أن تحول دون تحقيق التنمية المستدامة لمجتمعاتها رغم أن الغاية النبيلة هي أن تسعى بكل ما أوتيت من قدرات بشرية ومادية واقتصادية لبلوغ ذلك. ومن هذه الممارسات التي تؤثر على خطط وإبعاد التنمية المستدامة:

- تفشي خطاب الكراهية والاصطفاف العرقي والاثني والقبلي.
 - الاعلاء من قيمة المصالح الذاتية على المصالح الوطنية.
 - التمرکز حول الهوايات الصغرى -
 - الدفع بالادارات الاهلية للدخول في صراعات تجاه الدولة خاصة فيما يتصل وملكية الاراضى.
 - الممارسات السياسية الغير اخلاقية في سبيل الوصول لغايات افراد او احزاب.
 - ضبابية بعض التشريعات والقوانين الخاصة بالاراضى والاستثمار.
 - ضعف مهنية بعض الاجهزة الخاصة بتعويضات المشاريع القومية(السدود، والطرق والموانى) -
 - عدم مشاركة المجتمعات المحلية في وضع وتنفيذ المشروعات الامثالية التي تقام في مناطقهم.
- وفي سبيل التخلص من تلك الممارسات على الدول أن تنهج نهج يقودها الى تحقيق تنمية شعوبها تنمية متكاملة وشاملة ومستدامة وان يتفق سلوك المواطن مع خطط التنمية الكلية للدولة والحكومات وهنا نتجنب الفراغات التي تحدث اثناء سريان المشاريع التنموية، وهناك الكثير من المفاهيم التي تجنب الدولة التخطيط العشوائي، كما تضمن ايضا ان ياتي السلوك الجمعي للمواطن متماشيا مع استراتيجية الدولة ومن اجل ذلك يجب ان تعتمد على الاتي:

العدالة الاجتماعية Social Justice:

تمثل العدالة الاجتماعية نظاماً اجتماعياً و اقتصادياً متكاملأ يهدف الي ازالة الفوارق بين طبقات المجتمع الواحد حيث يعمل علي توفير المعاملة العادلة و توفير الحصة التشاركية من خبرات المجتمع للجميع. و تشمل في النهضة الاقتصادية و العمل على اعادة توزيع الدخل القومي و تكافؤ الفرص. لتشكل في النهاية ما يسمى بالمجتمع المدني. « مشعل، 2014م، ص65».

إن العدالة الاجتماعية هي عملية تحقيق المساواة في الحقوق الاهلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تمييز استناداً الى الجنس او اللغة او الدين او العقيدة او الموقع الجغرافي او المركز الاجتماعى او لاي سبب كان، وتوفير فرص متكافئة للجميع للارتقاء بقدراتهم على المنافسة الى اقصي حد ممكن، بهدف زيادة مستويات الرفاهية، وتقليل حدة التفاوت الاجتماعى، وتخفيض معدلات الفقر والحرمان المادى والثقافى والسياسى ، وذلك بالمشاركة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. ويساعد على ذلك

تنمية القدرات والملكات واطلاق الطاقات لكل افراد المجتمع، وكذلك مراعاة العدالة في تحمل الاعباء بين الاجيال الحاضرة والاجيال المقبلة وتقليل الفروق غير المقبولة بين الافراد والجماعات والاقاليم داخل الدولة. (cip2014). عندما تقوم العدالة الاجتماعية على هذا الاساس وهذا النهج المبني على المساواة ومراعاة الحقوق وتوفير فرص متكافئة للجميع فانها تنشئ جيل متسامح ومستمتع بخدمات بلده على اساس العدالة وبالتالي يكون اكثر فعالية في قضايا التنمية ، والساعي اليها - لان كل ذلك يعتبرسلوكاً تربي عليه.

الحوكمة :governance

هي الادارة الرشيدة و قد ظهر هذا المصطلح بعد تقرير البنك الدولي لسنة 1989م حولة كيفية تحقيق التنمية مع انتشار الفساد في الدول الافريقية جنوب الصحراء ، و اخذ المفهوم بعدين البعد السياسي والبعد الاقتصادي الاداري ، و قد وردت تعاريف كثيرة للحوكمة منها تعريف موندي : 2001 الذي عرفها بأنها منظومة من القوانين و القواعد و العوامل التي تتحكم في عمليات المنظمة و تتضمن علاقة المنظمة بأصحاب المصالح و المجتمع. (بطاح، 2016م، 60).

جاءت أهمية الحوكمة في الحاجة إلى نظام وقائي يدافع عن السلامة ويعمل على تحقيق المصدقية، حيث ظهرت نتيجة بعض الأحداث و انهيار الشركات المالية التي حدثت في جنوب شرق آسيا وشرق أوروبا وأمريكا، فمنذ العام 1997م ، ومع انفجار الأزمة المالية الآسيوية أخذ العالم ينظر نظرة جديدة إلى حوكمة الشركات. والأزمة المالية المشار إليها، يمكن وصفها بأنها كانت أزمة ثقة في المؤسسات والتشريعات التي تنظم نشاط الأعمال والعلاقات في ما بين منشآت الأعمال والحكومة. وبلغ الاهتمام بالحوكمة المؤسسية قمته مع بداية القرن الحالي، تحديدا بعد سنة 2001م بسبب الانهيارات المالية للعديد من الشركات الأمريكية العملاقة. (مطر محمد، 2013م، 14).

برزت أهمية الحوكمة كنظام لمواجهة الاستبداد الاداري في المؤسسات المختلفة و التي تعلقت العلاقة بين الرؤساء و المؤسسة او بين مصدري القرارات المتعلقة بها ، تعمل على مواجهة ظواهر الفساد و الاستبداد لعدد من المؤسسات الاقتصادية بسبب عدم وجود آلية ضبط لمحاسبة رؤساء هذه المؤسسات و غياب الشفافية ، و عدم احقية العمال في هذه المؤسسات او الجمهور المتلقي لخدماتها في مناقشة قرارات هؤولاء المسؤولين و هي بذلك تمكن من الافصاح عن المعلومات (فيصل، 2016م، 14).

إن بجهود الدول والمنظمات المنصب حول تطبيق نظام الحوكمة يستطيع المجتمع التخلص من كثير من المعوقات الخاصة بتوجيه السلوك، كما تتضح العلاقة بين الرؤساء والمرؤسين على هذا المنوال.

إن الفساد والمحسوبة والتعصب وغيرها من القضايا ذات الصلة اثرت تأثيرا مباشرا على كثير من الدول رغم وفرة مواردها واصبحت تلك البلدان تصنف من الدول الاكثر فسادا، ومثال لذلك فينزويلا التي تعرف بجوهرة الموارد ولكن لسوء الادارة والفساد وانتشار المخدرات مازالت عاجزة في توفر الخدمات لدى مواطنيها وهذا يثبت صحة فرضية ان التنمية تحتاج الى تعديل سلوك متجه نحو التنمية اكثر من كونها وفرة موارد.

ومن اجل التخلص من كل ذلك وزرع بثية ايجابية تتسم بالتنمية المستدامة يجب التاكيد على الاتي:

- أهمية تحقيق التوازن بين البيئات الريفية والبيئات الحضرية.
- أهمية تزويد المجتمعات الريفية بوسائل الإنتاج في مجال زيادة الانتاجية الزراعية والمنتجات الحيوانية.

- أهمية تزويد البيئات الريفية بالخدمات الصحية وخدمات الماء والكهرباء.
- أهمية التخطيط التنموي السليم، اتباع أساليب البناء الحديثة.
- زيادة المساحات الخضراء بالمدن عن طريق إنشاء الحدائق وتشجير الشوارع مما يؤدي لتنقية الهواء من الغبار العالق وتلطيف الجو.
- الحفاظ على استدامة عطاء الموارد ذات الصلة مثل الأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

نظام التعليم في السودان:

إن التعليم يؤدي دوراً مهماً في خدمة المجتمع، إذ يساعد في عملية الاستثمار في رأس المال البشري؛ فهو المسئول عن إمداد المجتمع بالطاقات البشرية والكوادر العلمية، كما يمد هذه الكوادر بالمفاهيم الوطنية التي من شأنها أن تعزز الانتماء وترسيخ مفهوم الهوية الوطنية لديهم.

إن التقدم الهائل الذي تحقق في اليابان وهي مثال حي وواقعي على تطبيق مفهوم الإنسان كمحور للتنمية الشاملة والمستدامة - لا يقوم على أساس من مصادر الثروة الطبيعية، بل إنه يقوم بالدرجة الأولى على الاهتمام بالإنسان الياباني أو الجيل الياباني الذي اجترح المعجزات بعد أن استعد صانعو مستقبل اليابان بما ينبغي لذلك من شروط ومستلزمات التعليم تحديداً، فقد أسرفت اليابان كما هو تعبير أحد الباحثين في استثماراتها في التعليم بالنسبة إلى نصيب الفرد من الدخل القومي، ولم تتردد في وضع استثمارات ضخمة في نظامها التعليمي " فالتنمية الشاملة والمستدامة بكل أشكالها وأنواعها وأهدافها ومحاورها في نهاية المطاف هي: عملية تنطلق من الإنسان، وتمر بالإنسان وتنتهي عنده، فالتنمية الصحيحة تنطلق من الإنسان بحفظ كرامته ورعاية حقوقه وحرية ورفع قيمته وزيادة كفاءته، وتنمية قدراته من أجل رفع درجة مساهمته الإيجابية. (عمر فرج، 4، 2016).

ذلك أن التنمية تنطلق من الإنسان ثم تتجه لتغيير محيطه المادي وتهدف في النهاية إلى تحقيق سعادته. عليه فإن أي أمة وطنية يقودها قائد مستنير وحكيم في أي وقت في الحاضر والمستقبل وترغب في التقدم التنموي يجب أن تصب جهودها وتوجهاتها ومرئياتها وخططها المستقبلية على الإنسان، فالإنسان هو الاستثمار الحقيقي وهو رأس المال. هنالك الكثير من المعوقات والعقبات التي تنكس سلباً على أداء وفعالية التعليم تجاه التنمية البشرية والتنمية الشاملة وهي في النقاط التالية:

المناهج:

تسهم المناهج التعليمية بدور كبير في عملية التعليم، وفي عملية بلوغ الغايات التي تحددها فلسفة التعليم الكلية للدولة السودانية، إلا أن المناهج السودانية تعترضها الكثير من المشكلات والتي تجعلها غير قادرة على مواكبة سبل التطور الذي يحدث في العالم من حولنا خاصة فيما يتعلق بموضوع بلوغنا إلى أحداث تنمية بشرية شاملة مستدامة، هذا عوضاً عن أن العالم الخارج وحتى دول الجوار من حولنا استطاعت أن تبلغ إلى غاياتها النبيلة فيما يخص الرفاهة والتنمية الاجتماعية وارتفاع معدلات دخل الفرد، وتصحيح الكثير من المفاهيم والقيم الاجتماعية التي أقعدتها رداً من الزمن، ولكن بانتفاضتها وعزيمتها استطاعت أن تحدث تلك القيم في مناهجها وخرج جيل يحمل بذور النماء والتسامح ويقدر قيمة التنوع والاختلاف (رواندا، جنوب أفريقيا، كينيا).

لذلك يري الكثير من الباحثين والاكاديميين ان المناهج السودانية بوضعها الراهن غير قادرة على احداث التنمية البشرية المستدامة وذلك لعدة اعتبارات منها:

1. عدم مواكبتها للتطورات الاجتماعية والاقتصادية داخلياً، وتنامي حدة الفقر والمظاهر السالبة المتمثلة في تفشي السرقة والنهب والتسول، وبروز طبقة ثرية بسبب الاعتداء على المال العام، وتسخير امكانيات الدولة لمصلحة المحاسيب، وبعدت وانفصلت عن التطورات والمستجدات في المعارف والعلوم.
 2. عدم الحياد الفكري والسياسي، فالذين قاموا بصياغة ووضع المناهج كانوا منحازين بصورة كاملة لمذهبهم الفكري، ورؤى تنظيمهم السياسي، وخدمة لتوجه.
 3. لم تراعى المناهج المهارات والفروق الفردية، ولا ميول المتلقين في نيل القدر المعرفي الذي يتوقون اليه.
 4. لم تحفل بالتنوع والتعدد الثقافي في المجتمع. (احمد عوض احمد، 2017م، 44).
- بينما يرى الطيب ابراهيم (2016م، 165). ان المنهج او المادة التعليمية هما الركيزة والقاعدة التي يقوم عليها التعليم. ابان العديد من الدارسين والباحثين ان هنالك ملاحظات حول مناهج التعليم العام في السودان مها:
- الاهتمام بالكم دون الكيف، حيث يقوم المنهج على الحشو والتكديس والتمحور حول الحفظ والتلقين وشحذ الذاكرة بعيداً عن التفكير الناقد والمقارنة والتركيب والتحليل، فالتذكر اولي وظائف العقل.
 - ضعف الاهتمام بالانشطة غير الصفية (العمل الجماعي، المشاريع الصغيرة، الجمعيات، الرحل المدرسية).
 - يفتقر التعليم الى الاهتمام بالتدريب وتنمية المهارات كما في الدول الاخري.
 - يفتقر التعليم شحذ الذهن واثارة الفاعلية وتنمية المهارات وبناء الشخصية وتأسيس قيم الحرية والحوار والمثاقفة والتدريب والاجتهاد والابداع. (الطيب ابراهيم، مرجع سابق، 165).

تمويل التعليم:

ان ضعف الميزانية وتناقص الدعم المالي من قبل الدولة من اهم المشكلات التي يعاني منها التعليم في السودان. لم يكن اصلاح وتطوير التعليم هدف استراتيجي لاي حكومة من الحكومات التي تعاقبت على السودان. بدليل ان ان نصيب التعليم العام من الميزانية العامة لا يتجاوز 1 % اضافة الى ان الطالب يتحمل ستة اضعاف ماتنفقة الدولة على التعليم العام. (الطيب ابراهيم، 144).

هذا الضف بل القصور يجعل من التعليم من الصعوبة بمكان ان يودي دوره في التنمية المتكاملة وأن يلبي رغبات المجتمع السوداني المتوجهة نحو المستقبل، مالم يسبق ذلك فلسفة موجهة وراشدة وقيادة تربوية واعية باهمية التعليم من اجل التنمية المستدامة.

كما ينعكس ذلك بصورة واضحة في اضعاف مخرجات العملية التعليمية، خاصة ان خريجي التعليم العالي السوداني اصبحوا ينافسون في سوق التوظيف العالمي، وهذا يتطلب منافس ذو كفاءة عالية وتدريب متقدم يؤهله لذلك. وهذا لن يحدث الا اذا زاد الانفاق على التعليم من قبل الدولة واستطاعت ان توفر المعينات الاساسية من الوسائل الحديثة في لغة التعليم والتعلم وتكنولوجية التعليم.

البيئة التعليمية وتدريب المعلمين:

يقصد بالبيئة التعليمية هي كل التجهيزات التي تعين الكادر العامل في الحقل التعليمي ، وتوفر المناخ المناسب لعملية التاهيل واكساب المعارف ولكن الوضع الان في السودان يفتقد الى الكثير من التجهيزات

التي تخص المناخ التعليمية، وبما ان التعليم اصبح صناعة فان اي افتقار للبيئة التعليمية يعني بالضرورة عدم اكتمال حلقة التعليم والتعلم وهذا بدوره يؤثر على تنمية عادلة وشاملة.

أما فيما يتعلق بتدريب المعلمين باعتبارهم هم ناقلي المعرفة ومنفذى سياسة وفلسفة التعليم على الارض ايضا يعانون من كثير من المشكلات التي تجعل من قضية التنمية امراً مستحيلاً ، وان هذا الامر لديه ارتباط مباشر بتمويل التعليم، فقد شهدت الايام الماضية هجرات كوادر باستمرار الى دولة الخليج وغيرها بسبب ضعف امكانيات الاعداد للعملية التعليمية وضعف حافز الاستاذ ويعتبر هذا من اكثر الجوانب المؤثرة ويظهر ذلك بعد سنوات قلائل ان الحقل التعليمي خالي تماماً من الكوادر بسبب ضعف الاجوار وقلة التدريب وعدم الشعور بالرضاء الوظيفي.

تخطيط مؤسسات التعليم:

الحديث عن تخطيط التعليم وعلاقته بتلك المعوقات ينحصر في الآتي:

1. التعدد في تبني الاستراتيجيات التعليمية ما بين كل فترة والاخرى ، يوضح ان ليس هنالك تخطيط مدروس يمكن ان يبنى عليه لدراسة وضعية خطط التنمية المتعلقة بالتعليم في السودان.
2. على الرغم من التوسع في مؤسسات التعليم العالي في السودان، الا ان بعض الجامعات التي تم تاسيسها لا ترتقي الى ما يعرف بالتعليم الجامعي الجيد، كما ان نفس قرار انشائها كان وليد للابعاد المناطية اوبغرض الكسب السياسي فقط وهذا يضعف حق الاجيال في التعليم الجيد وتوزيع فرص التعليم باعتباره حق تقدمه الدول وفق شروط محدده.
3. ظلت مؤسسات التعليم العالي مرهونة بسياسات وزارة التعليم العالي، وهى ماموره بذلك، بحيث تقدم الوزارة كل النفقات مقابل ان لا تتمتع تلك المؤسسات بحريتها الاكاديمية واستقلاليتها عملاً مبدأ من لا يملك قوته لا يملك قراره.

الخاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع التربية وصلتها بالتنمية البشرية المستدامة و معوقات تحقيق ذلك على الوضع السودان، وتم ذلك من خلال عدة محاور ونقاشات تمت على مجمل الدراسة، وتوصلت لعدد من النتائج منها ان التعليم والتنمية يسيران يدا بيد فالتعليم شرط اساسي لتحقيق التنمية وتوفير للتعليم مقومات النجاح ، المعوقات الذاتية وضعف دافعية الافراد يحول دون تحقيق تنمية مستدامة. المحاباة وتفشي خطاب الكراهية والتعصب الأعمى كلها تؤثر على البناء الاجتماعي والتنموي لدي البلدان ، غياب فلسفة تعليمية واضحة هو ما يضعف التخطيط للتنمية المستدامة ، سلوك بعض الحكومات يؤثر سلباً على احداث التنمية المستدامة- لبيئة التعليمية في السودان هشة التكوين لا تتناسب وطبيعة التغيرات المنشودة نحو نمو المجتمعات المعاصرة والوصول الى الحداثة وجودة التعليم.

كما اوصت الدراسة بالآتي: ضرورة المراجعة الدورية لسياسات الدولة خاصة فيما يتعلق بخطة التنمية المستدامة ، يجب انزال مفاهيم العدالة الاجتماعية والحوكمة للواقع التنموي السوداني ، تبني تشريعات وقوانين تشجع العمل التنموي وتوسع افق الاستثمار الايجابي - وضرورة استحداث مناهج تعليمية قائمى على فلسفة التنمية المستدامة للافراد والمجتمعات - يجب الاستهداء بتجربة بعض الدول فيما يتعلق وسلوكها تجاه التربية والتنمية المستدامة.

الهوامش:

القران الكريم -

المراجع العربية:

- (1) الطيب أحمد المصطفى حياقي، الإنسان والبيئة من منظور إسلامي، مركز دراسات الإسلام والعالم المعاصر، الخرطوم، 2011م.
- (2) زينب الزبير الطيب ، السياسات الوطنية ، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة وجمعية الدعوة الإسلامية العالمية واللجنة الوطنية السودانية للتربية والعلوم والثقافة ،قاعة المؤتمرات الدولية ،جامعة الزعيم الأزهرى ،السودان 2011م.
- (3) فيصل عبدالوهاب ، الحوكمة وتعزيز العدالة الاجتماعية في الجامعات السودانية، مؤتمر كلية التربية الخامس ،جامعة الخرطوم 2018م.
- (4) بطاح احمد، الادارة التربوية رؤية معاصرة دار الفكر بيروت 2016م.
- (5) مطر محمد نور، دور الحوكمة في تحسين جودة مخرجات التعليم العالي الجامعي في الاردن، جامعة الشرق الاقصى نموذجاً، المؤتمر الدولي العربي الثالث لضمان جودة التعليم العالي، اتحاد الجامعات العربية بالتنسيق مع جامعة الزيتونة، الارد عمان مجلد 1، 2013م -
- (6) كمال الدين التابعي، الاتجاهات المعاصرة لدراسة القيم والتنمية، القاهرة 1980م -
- (7) مشعل احمد، العدالة الاجتماعية، القاهرة 2014م
- (8) إخلص حسن عشرية، تنمية مهارات التفكير للقرن الواحد وعشرين، جامعة الخرطوم كلية التربية 2016م .
- (9) ماري جيه، ادارة التفكير، مكتبة جرير 2010م -
- (10) مركز المشروعات الدولية، 2014م الطريق الى العدالة الاجتماعية-
- (11) حسن ابراهيم هنداوي، التعليم واشكاليات التنمية، كتاب الامة ، قطر 2004م.
- (12) محمد ناجى الدعيس واخرون، التربية والتنمية البشرية المستدامة، مجلة جامعة المدينة، العدد 39 اكتوبر، 2021م.
- (13) أحمد على الحاج، اقتصاديات التعليم في اليمن من النظرية الى التطبيق، صنعاء دار الشوكاني للطباعة والنشر، 2001م.
- (14) أحمد عوض احمد، التعليم والايديولوجيا التعليم العام في السودان نموذجاً، شركة مطابع السودان للعملة 2016م.
- (15) عصام الدين برير، التخطيط التربوي والتنمية البشرية، العين دار الكتاب الجامعي، 2006م.
- (16) حامد عمار، مقالات في التنمية البشرية، 1998م.
- (17) منظمة العمل الدولية، التنمية البشرية المفهوم العام، 2001م.

- (18) برنامج الامم المتحدة الامثائي، تقرير التنمية البشرية للعام 1999م.
- (19) أحمد زوري، التعليم من اجل التنمية المستدامة، مجلة علوم التربية، دورية مغربية نصف سنوية، العدد 22 ، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الجديد، 2006م.
- (20) البنك الدولي، التربية وثيقة سياسة القطاع، مكتب اليونسكو الاقليمي في البلدان العربية، بيروت لبنان، 2001م.
- (21) منير لواج، الية دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحقيق التنمية المحلية، دراسة مقارنة تجربة الهند واليابان والجزائر، مجلة دراسات العدد الاقتصادي مجلد 4، 2013م.
- (22) الطيب ابراهيم احمد، الركائز الاساسية لتعليم العام ودورها في التنمية المستدامة في السودان، مجلة كلية التربية، جامعة الخرطوم، العدد الثامن ديسمبر 2014م.
- (23) أحمد عوض احمد البشير، التربية السودانية، نحو تربية مستنيرة ديمقراطية ونقدية، دار المصورات، 2022م.

المراجع الاجنبية:

- (1) UNESCO, Roadmap for Implementing the Global Action Program on Education for Sustainable Development, 2014.
- (2) United Nations Sustainable Development Summit, New York, 201